

وقيل عيسى عن الرجل يبعث معه بالذين الى رجل

ببلاء انما والبطاعة يبعث اليه ان تطل البطاعة عن
الى المبعوث اليه فله تولى على المبعوث معه ان يبعث الى المبعوث
اليه وهو يوافق الاضغاثه ورتنه اليه كما مفاصله وان ياخزوه
بها فتره من ماله ما يحصر فقال ان كانت له بيعة على الرجل
اليه يبعث اليه فله تولى على المبعوث ولا يبعث عليه لو رتنه اليه
وان لم تكن له بيعة على فله تولى على المبعوث ان يبعثه الا ان يفر
راي ورتنه اليه فله تولى على المبعوث وان لم يبعثه فله
كان جزا المبعوث معه بالبطاعة فله تولى على المبعوث اليه ان كانت
البطاعة على المبعوث وبعثه اليه وان كانت عليه فله تولى
او حذرت من البطاعة على المبعوث فله تولى على المبعوث الا ان يكون
قد استخفى على فله تولى على المبعوث اليه فله تولى على المبعوث
كزمن ماله من ماله الاضغاثه او المبعوث اليه فله تولى على المبعوث
الى المبعوث اليه فله تولى على المبعوث اليه فله تولى على المبعوث
عليه فله تولى على المبعوث اليه فله تولى على المبعوث ان كان
استخفا عليه المبعوث اليه فله تولى على المبعوث اليه فله تولى

عن ابنته فتم ارضها مع زوجها فبعثت

ومن استعاره ابنة كما انه ضامن وقيل عيسى

عن الرجل يستعير من الرجل الابنة بركبة الى منزله فيرد هذا
اليه مع غلامه اذا جري ارضه بقره او تولى هل يصح
فقال لا الا ان يكون ذلك من نسيب الرسول فيل اثره فعدوا
اذا ارضها مع غيره قال لا ولاه من بعد الناس التي هم عليه
في عوارضه فيله وكذا لو استعارها بغيره عليه فله
لا الى هذا الى منزله بارسلها مع غيره قال نعم هو ماله لان
عليه فيما اصاب الابنة من غير نسيب الرسول الا ان يبعث عيسى

الرسول

الرسول انما كانت او طنت ولا يعرف ذلك الا الرسول بانه ان كان
ما عرفنا المبعوث وان كان غير طاعون عن وقد قال طالع الرجل
فربس مع البطاعة الى البلد فيحتمس امر عن الفلاح فيرسلها
الى ما حيثما تقع من الرسول ان كان ابنتها ولا يحتمس عليه
والاخذ من نسيب عيسى عن يستعير من الرجل الابنة بركبة
على انه لما ضامن او يكره على انه لما ضامن هل يصح فقال ان
ما سمعت في ذلك ان كان طبع الابنة فله تولى على المبعوث
في طرة مثل ان يكون الموضع الذي اراد به نحو ما من قبته او صرح
او نصح فله تولى على المبعوث فله تولى على المبعوث اليه ان كانت
اخذت على ابنته من وجه كذا وكذا فقال لا الا ان المالك
حق ارضه الذي تعلق به في ذلك الوجه الذي اخذ منه المالك
فله تولى على المبعوث ولو تعلق به في غير ذلك السبب فلا ضمان
عليه وان لم يكن على ذلك الوجه فله تولى على المبعوث وانما اشترط
عليه ضمانه حتى يرد ذلك اليه هكذا من غير وجه خلاف ذلك
الذي اراد من ان يصح له ابنته في الكسرة بلحل ولا ضمان عليه من
محب ولا انساب ولا غلب ولا كثير الا ان يبعث على المبعوث فيضمن
كما يصح لو لم يستره عليه ويح كتابه ابن مزين فله وسالت
اخذت عن الرجل يستعير من الرجل ابنته فيرسلها فيقول له ما جازها
الى ابنه فله تولى على المبعوث كذا وكذا فقال ان يطره
والى ما كذا وكذا بلنا اخذت من قبله العطف على ابنته
فيقول المستعير انما ضامن ابنته انما كذا وكذا فله تولى
ببعض الابنة في ذلك الشيء بعينه ان يبعثها الى اباها فله
يقولون فيضمن يبعثها الى الوجه فقال ليس كما قالوا وهذا المشرك
على ولا ضمان عليه الا ان يبعثها طريقا لا يبعثها (الناسي)
وقد تزكوا نحو ما يتعدى بتفضله فيضمنها او يبعثها

٢١٧